نشرة صحفية

مجلس مراجعي الحسابات يعقد دورته العادية الثانية والسبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي 24 و 25 تموز/يوليه 2018

وافق مجلس مراجعي الحسابات على 28 تقريرا في دورته العادية الثانية والسبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، المعقودة يومي 24 و 25 تموز/يوليه. وتمت الموافقة على تقرير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كانون الثاني/يناير، ووافقت لجنة عمليات مراجعة الحسابات على ثلاثة تقارير أخرى بالنيابة عن المجلس، ليؤدي ذلك إلى إصدار ما مجموعه 32 تقريرا. وقام المجلس بمراجعة البيانات المالية لما عدده 23 كيانا بلغ مجموع إيراداتها حوالي 48,2 بليون دولار، وبلغت مصروفاتها 36,5 بليون دولار، وبلغت قيمة أصولها 107,2 بلايين دولار.

وتلقت جميع الكيانات الثلاثة والعشرون من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات. ومن بين هذه الكيانات، تلقت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات مقترنة بتنبهات خاصة، فلم تعد المحكمة تشكل مصدرا للقلق المستمر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 لدى انتهاء ولايتها. وانتهت المحكمة من إدماج الأنشطة المتبقية في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في 1 كانون الثاني/يناير 2018.

وحلَّل المجلس البيانات المالية للكيانات الثمانية عشر الخاضعة للمراجعة (باستثناء عمليات حفظ السلام) المشمولة في تقريره الموجز المقتضب، فلاحظ أن ثلاثة عشر كيانا أقفلت السنة المالية بفائض في حين سجلت خمسة كيانات عجزا.

وتتعهد خزانة الأمم المتحدة صندوق نقدية مشترك لاستثمار المبالغ المجمعة الخاصة بالكيانات المشاركة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، كان ما مجموعه تسعة كيانات تشارك في صندوق النقدية المشترك الذي تتعهده خزانة الأمم المتحدة التي تدير أصولا إجمالية بقيمة 8,09 بلايين دولار في صندوقها الاستثماري المشترك. وبالمثل، أدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استثمارات مجموعها 5,67 بلايين دولار لفائدة برنامجه الخاص ولفائدة كيانات الأمم المتحدة الأخرى بموجب اتفاقات بشأن الخدمات. وثمة أربعة كيانات لا تشارك في أي صندوق مشترك للنقدية/الاستثمارات. ويرى المجلس أن تجميع النقدية والاستثمارات في صناديق مشتركة هو النموذج الأنسب لضمان فعالية إدارة النقدية والاستثمارات. ويؤدي هذا النموذج إلى تقليل تكلفة المعاملات وتوفير خدمات متخصصة في مجال إدارة الاستثمار لفائدة الكيانات المشاركة.

وكيانات الأمم المتحدة عليها التزامات كبيرة تتعلق باستحقاقات الموظفين. فقد تجاوزت هذه الالتزامات في 17 كيانا نسبة الربع (25 في المائة) من مجموع الالتزامات؛ وتجاوزت في 11 كيانا نصف مجموع الالتزامات. فقد بلغت نسبتها 97,65 في المائة من مجموع التزامات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وأكثر من 75 في المائة من مجموع التزامات الأمم المتحدة (المجلد الأول)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وآلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولاحظ المجلس أن سبعة كيانات ليس لديها ترتيبات لتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

وفي الأمم المتحدة (المجلد الأول)، لاحظ المجلس في تقريره السابق (الوثيقة A/70/5/Vol. I) أن الترتيبات القائمة مع العديد من مقدمي خدمات التأمين الصحي لم تستعرض منذ سنوات عديدة وأن الاتفاقات المبرمة مع مقدمي الخدمات لم يتم تحديثها، منها بعض الاتفاقات التي لم تحدث منذ عام 2000. ولاحظ المجلس كذلك أن الوثائق الملزمة الحالية بين الأمم المتحدة والأطراف الإدارية الثالثة ليس لها صيغة موحدة/ثابتة. ولاحظ المجلس أيضا أن الأمم المتحدة لم تحصل على ضمان مستقل بشأن دقة المطالبات المدفوعة ووفاء الأطراف الإدارية الثالثة بالتزاماتها التعاقدية، حيث إن آخر فحص على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لأداء الأطراف الإدارية الثالثة أجري في عام 2009، وأوصى المجلس بوضع ترتيبات لإجراء مراجعة على أساس قاعدة الكتاب المفتوح لحسابات الأطراف الإدارية الثالثة لتقديم ضمان بشأن دقة التكاليف المبلغ عنها والأنشطة التي تضطلع بها الأطراف الإدارية الثالثة، وتأكيد وفائهم بالتزاماتهم التعاقدية.

ولوحظت عدة مسائل تتعلق بتأخر صرف الأموال للشركاء المنفذين وأنشطة الضمان المتعلقة بهذه النفقات. وبالنظر إلى الأهمية الحيوية التي تتسم بها هذه الأداة لتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة، فيجب تعزيز المنظومة.

وقد أوصى المجلس بإدخال تحسينات كثيرة في مجال تعزيز ضوابط السلامة والأمن.

وستُنشر تقارير مجلس مراجعي الحسابات بحلول آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر، وستتاح على الموقع الشبكي للمجلس على الرابط التالي: www.un.org/en/auditors/board/، وعلى نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة على الرابط التالي: https://documents.un.org.

قائمة الأعضاء

يتألف المجلس من راجيف مِهريشي، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند (الرئيس)؛ وكاي شيلر، رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني؛ وخورخي برموديز سوتو، المراقب المالي العام لجمهورية شيلي. ويشغل كل عضو فترة ولاية غير متعاقبة مدتها ست سنوات.